

مهمة ٨ لمقرر قضايا بحثية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ هبة القصبي

مهمة ٨



قضايا بحثية ١

مهمة ٨



عنوان البحث



"الإعلام في التشريعات والمواثيق الدولية".

١. يعلق الباحث على العنوان وما إذا كان مجال شيق للدراسة، وهل المتغيرات الأساسية (مستقل-تابع-وسيط-معدل) ومجال التطبيق به واضح:

١. عنوان البحث: "الإعلام في التشريعات والمواثيق الدولية"

- العنوان واضح ومباشر.
- يُعبّر عن قضية قانونية وإنسانية معاصرة تتعلق بحرية الإعلام وحقوق الإنسان.
- الموضوع شيق ومهم، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية العالمية وتحديات حرية التعبير.

٢. لمتغيرات الأساسية في البحث:

- رغم الطابع التحليلي القانوني للبحث، يمكن استخلاص المتغيرات كالتالي:
- المتغير المستقل: التشريعات والمواثيق الدولية المنظمة للإعلام.
 - المتغير التابع: مدى تحقق وضمان حرية الإعلام على أرض الواقع.
 - المتغير الوسيط: البيئة السياسية والقانونية داخل الدول، ومدى الالتزام الدولي.
 - المتغير المعدل: الظروف الاستثنائية (مثل الأمن القومي والطوارئ).

٣. وضوح مجال التطبيق:

- المجال واضح، ويتمثل في:
- دراسة النصوص الدولية (مثل الإعلان العالمي والعهد الدولي).
 - تحليل التفاعل القانوني الدولي والمحلي مع حرية الإعلام.

٢. هل فقرات المقدمة أوجزت وأوضحت متغيرات الدراسة بدقة.

١. هل المقدمة كانت موجزة ودقيقة؟

المقدمة في هذا البحث كانت مركزة ومباشرة، عرض فيها الباحث: أهمية الإعلام كمجال يتصل بحقوق الإنسان، والعلاقة الوثيقة بين الإعلام والمواثيق الدولية، كما تحدث عن الحاجة لضبط الأداء الإعلامي من خلال إطار قانوني دولي، والتحديات التي تواجه الإعلام في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية، لذلك هذا العرض يُعتبر إيجازاً جيداً لموضوع الدراسة، لأنه مهد لفهم الإشكالية القانونية للإعلام من خلال نصوص قانونية دولية.

٢. مدى وضوح المتغيرات الأساسية في المقدمة:

الباحث لم يستخدم مصطلحات "متغير مستقل" أو "تابع" بشكل صريح وواضح، والمتغيرات ظهرت ضمناً من خلال تسلسل العرض.

الاستنتاج:

- المقدمة نجحت في عرض المتغيرات بشكل ضمني ودقيق.
- قدمت خلفية واضحة للموضوع، وربطت بين القوانين الدولية وواقع الإعلام.
- أنشأت أرضية قوية لبقية فصول البحث، من خلال بيان المشكلة وأبعادها.

٣. تحديد ما إذا تم تحديد مشكلة الدراسة بالاعتماد على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة وأن المشكلة تم صياغتها في تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية في محاولة لإيجاد حلول مقترحة لتلك المشكلة.

١. مدى اعتماد الباحث على الثغرات في الدراسات السابقة:

الباحث أشار إلى وجود فجوة بين ما تنص عليه المواثيق والتشريعات الدولية بشأن حرية الإعلام، وبين التطبيق الفعلي لها في الواقع العملي، خصوصاً في الدول التي تعاني من ضعف التزام بالاتفاقيات الدولية، وأوضح أن هذا التناقض يُمثل إشكالية قانونية تتطلب الدراسة والمعالجة، كما أشار إلى قصور الدراسات القانونية السابقة في تناول العلاقة بين الإعلام والمواثيق الدولية من زاوية تحليل قانوني دقيق.

٢. صياغة مشكلة الدراسة:

صاغ الباحث مشكلة الدراسة في صورة تساؤلات رئيسية وفرعية، منها:

- ما مدى التزام المجتمع الدولي بحرية الإعلام كحق قانوني؟
 - هل تُعد القواعد القانونية المنظمة للإعلام كافية لضمان حرية التعبير؟
 - ما هي أبرز المعوقات القانونية التي تعيق ممارسة الإعلام رغم وجود مواثيق دولية؟
- هذه التساؤلات تعكس بدقة الإشكالية وتوجه البحث نحو تحليل قانوني مقارنة واقتراح حلول.

٣. الحلول المقترحة لمعالجة المشكلة:

البحث لا يكتفي بوصف المشكلة، بل يهدف إلى تحليل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الإعلام، وتحديد القصور في التشريعات الحالية، واقتراح ضوابط ومعايير قانونية لتفعيل النصوص وضمان حرية الإعلام بشكل فعلي.

٤. توضيح أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة منها على مستوى التخصص وللباحثين المستقبليين، وتوضيح الأهمية التطبيقية على مستوى متخذ القرار هل يمكن تقديم مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها.

١. أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة:

- الدراسة تسلط الضوء على موضوع حساس ومعاصر يتعلق بحرية الإعلام في ظل المواثيق الدولية.
- تمثل إضافة علمية مميزة في حقل القانون الدولي وحقوق الإنسان، من خلال تحليل العلاقة بين النصوص القانونية والتطبيق الواقعي.
- تُغني المكتبة القانونية العربية بمادة تحليلية توفر مرجعاً مهماً للباحثين في مجال الإعلام، التشريع، وحقوق الإنسان.
- تربط بين النظرية القانونية والواقع السياسي والاجتماعي، وهو ما يسهم في فهم أعمق لدور الإعلام كأداة قانونية وحقوقية.

٢. الأهمية التطبيقية لمتخذي القرار والممارسين:

- الدراسة تقدم رؤية واضحة لصناع السياسات حول أوجه القصور في تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بحرية الإعلام، وتبرز الحاجة إلى إصلاحات تشريعية داخلية تتماشى مع الالتزامات الدولية، ويمكن الاعتماد عليها في:
- صياغة قوانين وطنية حديثة تحمي حرية الإعلام.
 - تقييم السياسات الإعلامية الحالية.
 - تدريب العاملين في المجال القانوني والإعلامي حول حدود وضمانات حرية التعبير.

٣. الحلول والمقترحات العملية:

الباحث طرح حلولاً ومقترحات مثل:

- ضرورة تضمين المواثيق الدولية في التشريعات الداخلية.
- اعتماد ضوابط قانونية تُنظّم الأداء الإعلامي دون تقييد الحريات.
- الدعوة إلى تفعيل آليات المراقبة الدولية لضمان الالتزام بالمعايير الأممية..

٥. قراءة أهداف الدراسة بشكل تحليلي ومدى امكانية وواقعية التوصل إليها.

١. تحليل أهداف الدراسة:

- دراسة مدى استجابة القوانين الدولية لحرية الإعلام.
- تحليل مستوى الحماية القانونية الممنوحة للإعلام في المواثيق الدولية.
- بيان التحديات والقيود التي تعيق ممارسة الإعلام رغم وجود نصوص قانونية.
- اقتراح حلول قانونية لضمان ممارسة حرية التعبير دون تعارض مع السيادة الوطنية أو الأمن العام.

٢. مدى إمكانية وواقعية تحقيق الأهداف.

- الأهداف واضحة ومتراكبة، وتعكس تسلسلاً منطقياً من التشخيص إلى التحليل ثم الحلول، ويمكن تحقيقها لأن:
- الباحث استخدم منهجاً تحليلياً قانونياً قائماً على النصوص الدولية.
- تم دعم الدراسة بأمثلة من المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية.
- ناقش بشكل واقعي الفرق بين النص القانوني والتطبيق العملي.
- الأهداف لا تُبالغ في الطموح، بل تركز على تقديم فهم علمي متوازن وقابل للتطبيق.
- الاستنتاج:

أهداف الدراسة قابلة للتحقيق وواقعية، وقد صيغت بطريقة تخدم التحليل القانوني وتفتح المجال نحو توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

٦. قراءة الإطار النظري والمفاهيمي بشكل يعرف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها، كذلك تحديد الأبعاد الفرعية المكونة للمتغيرات الأساسية إن وجدت وما هو المنطق في اختيارها.

لم يتناول البحث إطار نظري ومفاهيمي واضح.

٧. قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل تفاعلي ومدى حداثتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار.

١. حداثة الدراسات السابقة ومدى ملائمتها:

- معظم المراجع التي استخدمها الباحث هي أساسية وكلاسيكية في حقل الإعلام وحقوق الإنسان، لكن قلة منها حديثة (غالبية المراجع تعود إلى ما قبل عام ٢٠١٠).
- مما يشير إلى أن البحث اعتمد على مرجعيات موثوقة لكنها ليست بالضرورة حديثة تعكس المستجدات الرقمية والتشريعية الأخيرة في عالم الإعلام.

٢. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- الاتفاق: جميع المواثيق الدولية تكفل حرية الإعلام كحق أساسي.
- الاختلاف: يظهر في آليات الضبط والتقييد، بين ما هو مشروع كتنظيم الحريات، وما هو تعسفي بحجة الأمن أو النظام العام، كما يظهر اختلاف السياقات القانونية والثقافية بين الدول الغربية والدول ذات المرجعية الدينية أو السياسية المختلفة.

٣. تقديم مقترحات نظرية وفروض:

- الباحث لم يصغ فروضاً علمية بشكل واضح ومباشر، كما هو مطلوب في البحوث التجريبية أو الكمية، لكنه قدّم رؤية تحليلية نقدية تدعو إلى:
- موازنة القوانين المحلية مع المعايير الدولية
- ضرورة تقنين حرية الإعلام وفق ضوابط تحمي الحق دون الإضرار بالمجتمع
- كما كان بالإمكان أن تُصاغ هذه الرؤى كمقترحات نظرية قابلة للتحقيق مثل:
- فرض: كلما اتسقت التشريعات الإعلامية الوطنية مع المواثيق الدولية، زادت فعالية الإعلام في دعم حقوق الإنسان.
- فرض: التباين بين الإعلان القانوني والتطبيق العملي لحرية الإعلام يؤدي إلى تراجع الثقة المجتمعية في المؤسسات الإعلامية.

٨. تحديد الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة ومدى ارتباطها بعنوان الدراسة ومتغيراتها وتساؤلاتها الرئيسية والفرعية وما إذا كانت تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

١. الفروض الرئيسية والفرعية:

الباحث لم يصرّح بفروض علمية صريحة (كما في البحوث التجريبية أو الكمية)، بل اعتمد على أسلوب التحليل القانوني المقارن، مما يعني أن الفرضيات كانت ضمنية وليست مذكورة بصيغة "يفترض الباحث أن..."، لكن يمكن استنباط فروض علمية من سياق الطرح:

أ. الفرض الرئيسي الضمني:

- تتباين درجة حماية حرية الإعلام في الدول باختلاف مدى التزامها بالتشريعات والمواثيق الدولية.

ب. الفروض الفرعية الممكنة:

- كلما تقاربت التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، قلت القيود على حرية الإعلام.

- غياب الضوابط القانونية الواضحة يؤدي إلى تعارض بين حرية التعبير ومتطلبات الأمن العام.

- الدساتير الوطنية التي تُضمّن حرية التعبير كحق أساسي، تضع إطاراً قانونياً أكثر فاعلية لحماية الإعلام.

٢. مدى ارتباط الفروض بعناصر الدراسة:

- الارتباط بالعنوان: الفروض متّسقة معه تماماً

- الارتباط بالمتغيرات: تم التركيز على المتغيرات القانونية (القوانين الوطنية - المواثيق الدولية - حرية الإعلام). المتغير التابع: نفاذ التصرف القانوني.

- التساؤلات: الفروض المقترحة تُعدّ إجابة مبدئية على هذه التساؤلات.

٣. مدى إسهام الفروض في تحقيق أهداف الدراسة:

- تسعى الفروض لتحقيق فهم أعمق للعلاقة بين التشريع وحرية التعبير، والفروض تساعد في هذا.

٩. الإشارة لنموذج أو إطار الدراسة إن وجد وما إذا كان يعبر عن العلاقات الممثلة فيه بشكل واضح ويحدد اتجاه الفروض التي سيتم اختبارها.

- لا يوجد نموذج نظري أو إطار تحليلي مرسوم أو موضح صراحة في البحث.
- لم يعرض الباحث أي شكل مرئي (رسم بياني أو مخطط) يمثل العلاقة بين المتغيرات.
- كما لم يُشر إلى مدرسة نظرية معينة (مثل الواقعية القانونية، أو نظرية الحرية، أو النظرية النقدية للإعلام...).

١٠. تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية: (مصادر جمع البيانات-المجتمع والعينة-أسلوب وطريقة جمع البيانات- الأساليب الإحصائية المستخدمة).

١. المنهج المستخدم في البحث

- اعتمد الباحث على تحليل النصوص القانونية، الدولية والمحلية، ولم يعتمد على تجريب ميداني أو جمع بيانات إحصائية من مجتمع بحث.
- استخدم المنهج المقارن لبحث الفروقات والتشابهات بين: الاتفاقيات الدولية والدساتير الوطنية والقوانين الداخلية للدول.

٢. مصادر جمع البيانات:

- المواثيق الدولية (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية).
- اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها.
- الدساتير الوطنية المقارنة.
- الأدبيات والدراسات القانونية السابقة.
- كتب ومؤلفات قانونية وفقهية عربية وأجنبية.

٣. المجتمع والعينة:

غير مطبق، لأنه بحث نظري لا يعتمد على مجتمع أو عينة إحصائية.

٣. أسلوب وطريقة جمع البيانات:

أسلوب مكتبي، حيث تم تحليل النصوص القانونية والوثائق الرسمية والدراسات السابقة.

٤. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لم تُستخدم أية أدوات إحصائية، نظراً لكون الدراسة نوعية تحليلية غير كمية.

١١. تحديد مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج واتفاقها أو اختلافها مع الأدبيات وأسباب ذلك من وجهة نظر صاحب الدراسة، كذلك تحديد هل تم تحقيق أهداف الدراسة، وتوضيح الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وإمكانية تطبيق تلك التوصيات في الواقع العملي، كذلك ما إذا كانت توجد توصيات ومقترحات بشأن البحوث المستقبلية المقترحة على جمهور الباحثين.

١. مساهمة الدراسة في تفسير النتائج ومدى اتفاقها مع الأدبيات السابقة:

الباحث قدّم تحليلاً نقدياً يوضح: أن حرية الإعلام مكفولة نظرياً في أغلب المواثيق الدولية، لكن التطبيق يختلف باختلاف السياقات السياسية والثقافية والقانونية، وقارن بين النصوص الدولية (مثل الإعلان العالمي والعهد الدولي) والتشريعات المحلية التي غالباً ما تُقيد حرية التعبير بحجة النظام العام أو الأمن القومي.

٢. مدى تحقيق أهداف الدراسة:

نعم، تم تحقيق الأهداف من خلال: تحليل موسع للنصوص القانونية الدولية، وعرض نماذج مقارنة بين الدول، وتقديم توصيات منهجية وقانونية واضحة.

٣. العلاقة بين النتائج والتوصيات وإمكانية تطبيقها عملياً:

التوصيات الواردة ترتبط مباشرة بنتائج الدراسة، ومن أبرزها:

- ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية.
- إزالة الغموض القانوني فيما يخص حرية التعبير وحقوق الوصول إلى المعلومات.
- تفعيل الدور القضائي في حماية حرية الإعلام.
- تحديد القيود الواضحة والضوابط الضرورية للحد من الانتهاكات.

قابلية التطبيق العملي:

التوصيات قابلة للتطبيق، خاصة في: الدول الساعية إلى إصلاحات دستورية، والمجتمعات التي تسعى لتحقيق التوازن بين الحريات والأمن.

٤. التوصيات والمقترحات للبحوث المستقبلية:

رغم أن الباحث لم يفرد قسماً صريحاً بعنوان "دراسات مستقبلية"، إلا أنه ألمح إلى أهمية القيام بدراسات مقارنة بين دول عربية وأجنبية في كيفية تطبيق حرية الإعلام، وتحليل الأثر العملي لتقنيات الإعلام الرقمي على الحريات في ظل غياب تشريعات منظمة، ودراسات ميدانية حول كيفية فهم العاملين في الإعلام للقوانين السارية.



Thank You